



وزير الشؤون الاستراتيجية دريمر ووزير الخارجية الأميركي بليكن
(نقلًا عن "يسرائيل هيوم")

في هذا العدد

أخبار وتصريحات

وزير الخارجية الأميركي بليكن التقى الوزير دريمر وتحادث مع وزير الخارجية

السعودية 2

مليار شيكل في طريقها إلى المستوطنات في الضفة الغربية 3

بعد زيارة بن غفير إلى السجون، أسرى "حماس" يهددون بالإضراب عن الطعام 4

مقالات وتحليلات

دانيال غولدمان: فشل هائل: الحكومة الحالية أبعدت مئات آلاف الإسرائيليين

عن يهوديتهم 6

آساف أوريون: أمن إسرائيل ينهار تحت ضربات الحكومة 8

متوفرة على موقع المؤسسة:

<https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي - فردان

ص. ب.: 7164 - 11

الرمز البريدي: 1107 2230

بيروت - لبنان

هاتف

(+961) 1 868387 - 814175 - 804959

فاكس

(+961) 1 814193

ipsbeirut@palestine-studies.org

www.palestine-studies.org

وزير الخارجية الأميركي بليكنن التقى الوزير دريمر وتحادث مع وزير الخارجية السعودية

”معاريف“، 2023/8/18

أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن الوزير الأميركي أنتوني بليكنن التقى اليوم (الجمعة) وزير الشؤون الاستراتيجية رون دريمر في واشنطن، حيث بحث الاثنان في سبل التعاون لمواجهة التحديات الإقليمية، بينها تهديدات إيران وأذرعها في لبنان، وفي أماكن أخرى، وكذلك بحثاً في ”استمرار المساعي لدمج إسرائيل في الشرق الأوسط“.

في المقابل، أجرى بليكنن حديثاً هاتفياً مع وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان آل سعود، وتناول الاثنان موضوعات ثنائية وإقليمية.

في غضون ذلك، ذكرت ”النيويورك تايمز“ هذا الصباح أن أوساط الرئيس بايدن بدأت بإجراء اتصالات مع أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب من أجل تأمين الأغلبية المطلوبة لاتفاق إسرائيلي - أميركي - سعودي. ويعقد موظفون في البيت الأبيض في الأسابيع الأخيرة اجتماعات في الكابيتول مع مجموعة صغيرة، لكن مؤثرة، من أعضاء مجلس الشيوخ من الديمقراطيين لتبليغهم بالمستجدات وتفصيل المفاوضات الدبلوماسية المستمرة مع زعماء إسرائيليين وسعوديين.

ويقول موظفون أميركيون إن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان يطالب بعلاقة أمنية جديدة مع الولايات المتحدة كجزء من أي اتفاق تطبيعي للعلاقات مع إسرائيل. ولا تزال الشروط الدقيقة لهذه العلاقات في قيد البحث، لكن أي اتفاق جديد مع السعودية سيتطلب موافقة ثلثي مجلس الشيوخ، وهذه عقبة ليست بسيطة بالنسبة إلى بايدن.

يدير المساعي الجارية جايك سوليفان مستشار الأمن القومي، يشاركه مسؤولون رفيعو المستوى في البيت الأبيض. وتتركز المساعي بالأساس على أعضاء حزب الرئيس بايدن نفسه. في السنوات الأخيرة، صوتت أغلبية الديمقراطيين في مجلس الشيوخ في مناسبات عديدة مع فرض قيود على التعاون الأمني بين واشنطن والرياض بسبب معارضتهم التدخل العسكري السعودي في اليمن بمساعدة السلاح الأميركي.

ومن المتوقع أن تثير مطالبة الرياض ببرنامج نووي مدني عقبات سياسية في الكونغرس. إذ تبحث السعودية عن شريكة تسمح لها بتخصيب اليورانيوم، لكن إذا تجاوزت هذه المطالبة القيود التفصيلية التي يفرضها قانون الطاقة النووية، فإنها تتطلب موافقة مجلس الشيوخ. بالإضافة إلى ذلك، ستضطر إسرائيل إلى تقديم تنازلات ملموسة للفلسطينيين، وليس واضحاً ما إذا كانت هذه التنازلات ستحظى برضا مجلس الشيوخ. السيناتور كريس فان هولين علّق على ذلك بالقول: "في أي صفقة محتملة، يجب أن تكون الالتزامات التي ستقدمها الحكومة الإسرائيلية للفلسطينيين مهمة وقابلة للتنفيذ."

مليار شيكل في طريقها إلى المستوطنات في الضفة الغربية

"يديعوت أحرونوت"، 2023/8/18

أوضحت وزارة الخارجية الأميركية أنها تعارض خطة الحكومة الإسرائيلية لتوظيف قرابة مليار شيكل في المستوطنات، وأعربت عن معارضتها لتوسيع المستوطنات. وفي لقاء مع الصحافيين، قال الناطق بلسان الخارجية الأميركية إن "موقف بلاده من هذا الموضوع واضح ولم يتغير. توسيع المستوطنات يعرّض تحقيق حل الدولتين للخطر، ويزيد في التوترات، ويلحق الضرر بالثقة بين الجانبين." وأوضح الناطق أن واشنطن طلبت من إسرائيل عدم القيام بمثل هذه الأفعال والتوقف عن الدفع قدماً ببؤر استيطانية.

ووفقاً للأرقام التي نشرها الملحق الاقتصادي "كلكليست" هذا الأسبوع، المبلغ الذي سيوظّف حتى الآن يبلغ 572 مليون شيكل في ميزانية 2023-2024، والمسؤولة عن الخطة هي الوزيرة أوريت ستروك [من حزب الصهيونية الدينية]. جزء من بنود الخطة اتُّفق عليها في الاتفاقات على الأموال الائتلافية، وثالث المبلغ سيأتي من وزارة ستروك [وزارة المستوطنات والمهمات الوطنية] وسائر الوزارات الأخرى، وخصوصاً من وزارات المال والداخلية والدفاع.

وستوظّف هذه الأموال فقط لمصلحة المواطنين الإسرائيليين في أراضي المنطقة ج، وليس لمصلحة الفلسطينيين الذين يسكنون بالقرب منهم، ولا تشمل المستوطنات العرصة لخطر أمني، مثل مستوطنات غلاف غزة. وفي تقدير مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة أنه بعد قانون تقليص حجة المعقولة، سيكون من الأسهل على الحكومة اختبار مثل هذه القرارات التعسفية لدى المحكمة العليا.

وكان المبرر للخطة تعزيز المناعة المدنية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. والهدف المعلن تقديم المساعدة للمستوطنات التي تتعرض لتهديد "إرهابي". لكنه بخلاف ما هو معلن، تضمنت بنود الخطة زيادة الاستيطان اليهودي في المنطقة، ومن الصعب أن نفهم ما علاقة ذلك بالدفاع عن المستوطنات في وجه "الإرهاب".

**بعد زيارة بن غفير إلى السجون، أسرى "حماس"
يهددون بالإضراب عن الطعام**

"هآرتس"، 2023/8/17

أعلن الأسرى الأمميون في "حماس" بدء احتجاجاتهم، وهددوا بالإضراب عن الطعام، وذلك بعد تصاعد التوترات مع مصلحة السجون وقرارها وضع عدد من أسرى "حماس" في سجن كتسيعوت في السجن الانفرادي. وفي رأي مصادر أمنية

إسرائيلية، فإن زيارة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير إلى سجن عوفر في الأمس زادت التوتر بين الطرفين.

وخلال الزيارة التي قام بها الوزير بن غفير، اقترب من بوابة جناح أسرى "حماس" ووقف بشكل استفزازي في مواجهتهم والتقط صوراً له ونشرها.. وقال بن غفير في بيان: "إن السياسة التي أقودها كوزير مسؤول عن مصلحة السجون معروفة من الجميع، وهي الحد بقدر المستطاع من تدليل إرهابيي 'حماس' ووقف المخيمات الصيفية التي كانت موجودة في هذه الأجنحة في الماضي."

وكان بن غفير وصل إلى سجن عوفر برفقة شريكه المقرب حنمئيل دورمبان الذي سبق له أن زار الجناح المخصص للأسرى "حماس" في سجن كتسيعوت في يوم الاثنين الماضي. وبعد يومين على هذه الزيارة، اقتحم موظفو السجون جناح "حماس"، وصادروا هواتف نقالة، واتخذوا خطوات متشددة ضد الأسرى، ووضعوا عدداً منهم في السجن الانفرادي، وهو ما فاقم حدة التوتر.

من جهة أخرى، أعلنت قيادة الأسرى أن احتجاجاتهم موجهة ضد "عدوانية مصلحة السجون" التي تمس بشروط حياة الأسرى، مثل وضع الأسرى في السجن الانفرادي. وهددت القيادة أنه إذا لم يعد المتحدث بلسان "حماس" في جناح الأسرى في كتسيعوت وسائر الأسرى إلى أجنحتهم، فإن عناصر "حماس" في القطاع سينضمون إلى النضال الدائر. كما ذكر الأسرى الأمنيون أن هدف احتجاجاتهم دعم الأسرى الإداريين الذين بدأ جزء منهم إضراباً عن الطعام قبل أيام.

وكانت الأشهر الأخيرة شهدت ارتفاعاً كبيراً في عدد الأسرى الإداريين الذي وصل إلى 1200 أسير من دون محاكمة، معتقلين في السجون الإسرائيلية، وهذا العدد يساوي العدد الذي كان خلال الانتفاضة الثانية.

مقالات وتحليلات

دانيال غولدمان، مؤسس معهد الأبحاث اليهودية والصهيونية
"معاريف"، 2023/8/17

فشل هائل: الحكومة الحالية أبعدت مئات آلاف الإسرائيليين عن يهوديتهم

- إذا كان هناك جملة يمكن أن تصف الحكومة الحالية كما تبدو في نظر الجمهور الديني - القومي في إسرائيل، فهي "لا تقرب ولا تمثل". قبل 8 أشهر شكّلت الحكومة الجديدة في إسرائيل التي جعلت هدفاً لها موضوعين مركزيين؛ أن تكون حكومة يمين بالكامل، وأن تضع الدين واليهودية في مركز الاهتمام.
- مجرد الجمع بين الأمرين يشكل أساساً مهماً للهوية السياسية للمعسكر الديني، بحيث يصبح كل من يؤيد الحكومة يؤيد اليهودية، والعكس صحيح. هذه القيم كان من المفترض أن تنتج تمثيلاً ملائماً لجماعات كبيرة من السكان في إسرائيل، التي تؤيد هذه القيم، والتي تتلاءم تماماً مع الجمهور الديني - القومي.
- مر الوقت، ويبدو أن الصورة اختلفت بالكامل. الموضوع السياسي - الأمني نُحِيَ جانِباً، ونُسيَ موضوع الحوكمة ومحاربة الجريمة، جرى كل ذلك لمصلحة التعامل العدواني مع المنظومة القضائية. لقد استخدم هذا النهج العدواني أيضاً في التعامل مع موضوع اليهودية. وما بدا في البداية تطلُّعاً إلى وضع الدين واليهودية في مركز الاهتمام، تحول بسرعة إلى فرض الدين واليهودية على الجمهور العريض، من دون لطف، ومن دون حوار، مع الكثير من الإكراه، وخصوصاً من دون تقارب على الإطلاق.

- كل هذا يخلق صورة جديدة في الخريطة السياسية. إذا كانت الصهيونية الدينية حظيت على الدوام بتمثيل وزعامة يتلاءمان مع قيمها، فإن الجمهور الديني - القومي وجد نفسه في وضع لم يعرفه قط سابقاً. الصهيونية الدينية التي كانت رموزها الأساسية منذ قيام الدولة "أرض إسرائيل قبل التوراة"، وأهمية مساهمتها ودفاعها عن البلد، ولقد تجلت هذه الرموز عبر النسب العالية وغير المسبوقة في التجنيد في الوحدات القتالية وفي خدمات أساسية، إلى جانب المساهمة في جميع الجوانب، بدءاً من بناء عالم التوراة، وإدخال ضرائب، وصولاً إلى مساهمة أكاديمية وبحثية استثنائية، وجدت هذه الصهيونية الدينية نفسها أن الحزب الذي يتباهى بتمثيلها يرفع قيمةً مختلفة تماماً.
- الصعوبة التي يمر بها الجمهور الديني - القومي نراها واضحة في الأبحاث التي أجريت ضمن إطار معهد أبحاث اليهودية والصهيونية، والتي تشير إلى أن الجمهور الديني في إسرائيل يعتقد أن الحكومة الحالية (التي تفاخرت بأنها ستقرب الجمهور إلى اليهودية) تبعد بأفعالها الجمهور العريض عن اليهودية. دليل آخر على التنافر الذي يعانيه هذا الجمهور أن أغلبيته لا تشعر بأن لديها تمثيلاً سياسياً حقيقياً، ويتمنى ظهور حزب آخر يمثله ويمثل قيمه. وفقط مؤخراً، وخلال عطلة الكنيست، طرح عضو الكنيست سيمحا روتمان [حزب الصهيونية الدينية] قانوناً يعمق الشعور بالإكراه الديني، يسمح بتعيين مئات الحاخامين في المدن والأحياء التي قد لا تكون ترغب فيهم. كل هذا بالتعاون الكامل مع حزب "شاس".
- يجدر بنا أن نتعمق قليلاً في هذا الفشل، وأن نفهم حجمه الكبير. إن علاقة الجمهور الإسرائيلي بالدين هي علاقة استثنائية بكل معنى الكلمة. فالجمهور الإسرائيلي مرتبط بالدين، أغلبيته تصوم في يوم الغفران، وتحترم قدسية يوم السبت، وأغلبية النساء في إسرائيل تضيء شموعاً في يوم السبت عموماً، وإذا وضعنا جانباً الأشهر الأخيرة، يمكن القول بالفم الملآن إن الأغلبية الساحقة من الجمهور الإسرائيلي تحب اليهودية ومرتبطة بها، كلُّ وفق اعتقاداته وطريقته.
- كل هذا يضاعف حجم فشل الحكومة الحالية. من الوضع الذي كان فيه الجمهور مرتبطاً باليهودية، كان من المفترض بالحكومة الحالية أن تدفع

بهذا الارتباط خطوة إلى الأمام، عملياً، هي فعلت العكس تماماً، وأبعدت
مئات آلاف الإسرائيليين عن ديارهم.

أساف أوريون - باحث كبير في معهد أبحاث
الأمن القومي، وجنرال في جيش الاحتياط
"هآرتس"، 2023/8/17

أمن إسرائيل ينهار تحت ضربات الحكومة

- قبل 17 عاماً انتهت حرب لبنان الثانية. لجنة فينوغراد التي تشكلت في أعقابها أشارت إلى فجوات كبيرة في مسار اتخاذ القرارات الذي أدى إلى الحرب، بالإضافة إلى فجوات كبيرة في كفاءة الجيش، وفهم جزئي فقط داخل الحكومة لإسقاطات قراراتها والخطوات التي قامت بها.
- قبل بضعة أسابيع، حضر رئيس قسم العمليات في الجيش ورئيس قسم الاستخبارات إلى الكنيست، بتوجيه من وزير الدفاع، بهدف عرض صورة المستجدات على أعضاء "الكابينيت"، بعد محاولتهما الوصول إلى أبواب الوزراء، من دون أن يحققا نجاحاً كبيراً. وبحكم مسؤوليتهما، كانت الصورة التي أرادا عرضها تتضمن تقديراتهما لوضع العدو ووضع قواتنا. وبحسب مصادر إعلامية، فإن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية حذر رئيس الحكومة مؤخراً من تآكل كبير في الردع الأساسي، وأن إيران وحزب الله يريان فرصة تاريخية لتغيير الميزان الاستراتيجي في المنطقة بسبب الأزمة في إسرائيل. أما فيما يتعلق بكل ما يخص وضع الجيش، فإن رئيس هيئة الأركان التزم أن يطرح أمام المستوى السياسي "صورة حقيقية للكفاءة، من دون تغيير أي فاصلة"، بما معناه معطيات محدثة بشأن حجم الذين أوقفوا تطوعهم فعلاً، وتأثير ذلك في الكفاءة. وانطلاقاً من معرفتنا لمدى التزام هيئة الأركان، يمكن الافتراض أن ما تم عرضه لم يكن فقط معطيات استخباراتية وعملائية، إنما أيضاً احتمالات الضرر الذي سيلحق بالجيش بسبب التشريعات القضائية، ضرر واسع أكثر بكثير من عدد الذين

أوقفوا تطوعهم حتى الآن. وفي مذكرة تعود إلى تاريخ 23 تموز/يوليو، حذر قائد هيئة الأركان من أنه "إذا لم نكن جيشاً قوياً ومتماسكاً، وإن لم يخدم في الجيش أفضل العناصر، لن نستطيع البقاء كدولة في المنطقة". بكلمات أخرى، رئيس هيئة الأركان يحذر من احتمال تهديد وجودي. ومؤخراً، نشر الناطق الرسمي باسم الجيش أقوال قائد سلاح الجو بشأن الضرر العميق الذي يلحق بكفاءة السلاح الذي لن يعود إلى ما كان عليه.

● وعلى الرغم من خطورة ما يحدث، فإن رئيس الحكومة لم يقبل سماع عرض رئيس هيئة الأركان إلا بعد التصويت على تقليص "حجة المعقولية"، وحتى أن الحكومة لم تجتمع من أجل ذلك إلا بعد أسبوع من التصويت. حتى أن مطالبة أعضاء الكنيست بعقد جلسة طارئة للجنة الخارجية والأمن رفضت أيضاً، ولم يحصل هؤلاء على المستجدات سوى في الأسبوع الماضي في مكاتب وزارة الدفاع، من دون طرح أي معطيات. مؤخراً، اجتمع رئيس الحكومة بوزير الدفاع وقيادات الجيش، وقام بتوبيخهم بسبب ما يُنشر في الإعلام، ووجه أوامره لهم بالحفاظ على كفاءة الجيش. "الكابينيت" وحكومة إسرائيل لم يعقدا أي جلسة حتى الآن ل طرح المعطيات بشأن كفاءة الجيش.

● بحسب قانون أساس: الجيش؛ يخضع الجيش لمسؤولية الحكومة، والوزير المسؤول عنه هو وزير الدفاع. عندما تتهرب حكومة إسرائيل من الأخبار وترفض سماع كبار المسؤولين في هيئة الأركان العامة للجيش، فإنها لا تقوم بوظيفتها، ولا تتحمل مسؤوليتها عن أمن إسرائيل. وعندما تحذو لجنة الأمن والخارجية حذو الحكومة وتمتنع من القيام بمسؤوليتها بمراقبة عمل الحكومة وقراراتها، فإنها تتخلى عن مسؤوليتها ولا "تنام خلال الحراسة" فقط، كما اعترف رئيس اللجنة، عضو الكنيست يولي إدلشتاين. وليس اعتباطاً جرى الحديث عن أن قيادات الأجهزة الأمنية توثق جميع تحذيراتها، كما لو كانت تتحضر للجنة تحقيق في المستقبل بشأن الموضوع.

● مداوات الحكومة ولجنة الأمن والخارجية فيما يتعلق بوضع الجيش بسبب التشريعات، جرت فقط بعد أن بات التشريع حقيقة كاملة. هذا شبيه

بعقد اجتماع بعد الخروج إلى حرب اتخذ قرار خوضها من دون أن يتم عرض إسقاطاتها. جرى استكمال التشريع، هذا ما قالتها الحكومة، وذلك لأنه لا يمكن القبول بأن تفرض مجموعة من الضباط ما تريده على الحكومة بصورة تبدو كأنها انقلاب عسكري. ننتيا هو وضعنا أمام اختيار كاذب "من دون بعض أسراب الطيران، أو من دون الحكومة". هذا تأطير كاذب وتعسفي، كباش أيدي ولعبة نتيجتها صفر - وهو يتجاهل البدائل التي كانت أمامه، سواء في ما يتعلق بتوقيت التشريع، أو مضمون التشريعات. هذا الموقف من رئيس الحكومة محصور بالمدى القصير، ويقزّم إسقاطات هذا المسار التشريعي، ويتجاهل التهديد الوجودي الذي ينطوي عليه بالنسبة إلى الجيش وإلى دولة إسرائيل.

● الجيش يعتمد بالأساس على الانضباط، الذي يضمن وجوده وفاعليته. لذلك، من السهل على داعمي المسار التشريعي التعامل مع من أوقفوا تطوعهم على أنهم رافضون للخدمة العسكرية، وحتى المطالبة بإلقائهم في السجن ومطالبة الجيش بالتعامل معهم بيد من حديد. إلا إن الأعمق من الانضباط هو الالتزام الداخلي والإرادة الحرة، النابعة بالأساس من الإيمان بعدالة الطريق وخدمة الهدف الأعلى، والقيم الأساسية المشتركة والقيادة اللائقة. المنتقدون للذين يتنازلون بألم عن امتيازهم الكبير بالتطوع، يتجاهلون الأهمية الكبيرة جداً للقرار الحر إزاء كل ما يخص الخدمة العسكرية: التجنيد، والتطوع في الوحدات القتالية، والبقاء في مسار الضباط، وكل توقيع لاستمارة التطوع في الخدمة النظامية، وفي خدمة الاحتياط. وعندما عاش جزء كبير جداً من الجمهور في إسرائيل التشريع كأنه ضحية عملية دهن واسعة النطاق، فإن المسؤولية بالأساس تقع على الحكومة والمشرع. تجاهل مقدسات الجمهور الواسع اليوم تفتح الباب على إسقاطات بعيدة المدى في مقابل فئات أخرى، وهو كارثة على المجتمع والجيش ودولة إسرائيل برمتها.

● ابن رئيس الحكومة هاجم رئيس هيئة الأركان العليا، وكان رد والده ضعيفاً. أعضاء الحكومة يزيدون في حدة الانقسامات في الجيش، ويعززون الفجوات بين المكونات المختلفة في الجيش، بحسب الفئات التي

يتضامنون معها. إذ في الوقت الذي تتغير البيئة الاستراتيجية الإسرائيلية بصورة مستمرة، على الجيش أن يحافظ على أفضل أفراده وعلى تماسكه أكثر من أي وقت مضى، بينما تقوم حكومة إسرائيل بزعرته وتفكيكه بشكل فعال. حكومة إسرائيل فضلت، بوضوح، الاستمرار في التشريعات القضائية الهدامة حتى لو كان الثمن ضرراً واضحاً على الجيش وإسقاطات كبيرة على أمن إسرائيل. وهذا كله باسم المسار التشريعي الذي تقول عنه إنه غير مهم، في الوقت الذي تتصرف وكأنه ضروري جداً. عندما يضاف قانون التجنيد إلى هذا المسار التشريعي، فستصل الأزمة أيضاً إلى الجيش الإلزامي. حزام أمن إسرائيل القومي ينهار تحت ضربات الحكومة.

● معارضة التشريع القضائي ليست موجهة ضد الحكومة أو سياساتها، إنما ضد خطتها الواضحة لتغيير نظام الحكم في إسرائيل، مع كل المخاطر الكامنة فيها على أمن إسرائيل وحرية مواطنيها. رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو هو المسؤول المباشر عن أن المجلس الوزاري المصغر الأمني – السياسي، والهيئة العامة للحكومة لم يجتمعا لسماع عرض الجيش بشأن المخاطر على إسرائيل ووضع الجيش. هو من منع اجتماع لجنة الخارجية والأمن قبل التصويت كي يضمن أن المعطيات والتقديرات الخطرة لا تخرج إلى العلن، ولا تؤثر في مسار التصويت الائتلافي. هو من وبخ قيادات الجيش بسبب تحذيراتهم عن الوضع. الحديث لا يدور عن طريقة عمل جديدة لأن نتنياهو يجمع الحكومة والكابينيت بوتيرة قليلة منذ سنوات. هذا ما قام به خلال فترة الكورونا، وأيضاً هذا العام قبل حملة "بزوغ الفجر" في غزة و"بيت وحديقة" في جنين. وللتذكير، في نهاية آذار/مارس، رفض رئيس الحكومة طلب وزير الدفاع عرض صورة الوضع أمام "الكابينيت"، وأقاله بعد أن صرّح علناً بالخطر الموجود أمامنا. حتى ولو كان ممكناً تبرير ذلك بادعاءات بيروقراطية، أو برغبة في منع تسريبات أعضاء الكابينيت غير المسؤولين الذين تم تعيينهم على يد رئيس الحكومة ذاته، فالحديث يدور عن استئصال مسؤولية الحكومة عن الجيش، استناداً إلى قانون أساس، وتحييد مسؤولية الكنيست بمراقبة الحكومة. وبكلمات أخرى – الحديث يدور عن استمرار التغيير الفعلي في نظام الحكم في

إسرائيل، وذلك عبر تركيز كافة السلطات والقوة بيد رئيس السلطة التنفيذية ومجموعة ممن يكتنون الولاء له، وإضعاف السلطات الثلاث سويًا.

• بسبب التهديدات الأمنية الآخذة بالتصاعد من الخارج والأضرار الكبيرة على الجيش والاقتصاد والأمن والعلاقات الخارجية، وبسبب السلوك غير المسؤول للقيادة، يتضح حجم التهديد الحقيقي لإسرائيل المتمثل في نظام نتنياهو الحالي، والنظام الذي يجري التحضير له. مئات آلاف المتظاهرين المصممين منذ بداية العام، وأغلبية الجمهور الذي يمثلونه، لا يعارضون الحكومة، إنهم يعارضون سلطة نتنياهو، وهم مؤمنون بحريتهم وإسرائيل عزيزة على قلوبهم.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.haaretz.co.il>

- النسخة الإلكترونية بالإنجليزية <http://www.haaretz.com>

صحيفة "يديعوت أحرونوت"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.ynet.co.il>

- النسخة الإلكترونية بالإنجليزية <http://www.ynetnews.com>

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.nrg.co.il>

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.israelhayom.co.il>

المواقع الإلكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 135 صيف 2023

قائمة المحتويات

من المحرر الياس خوري
كي لا نفقد الاتجاه أحمد سعادات

مداخل

احتلال كولونياي للقانون رائف زريق
السودان: حرب أهلية أخرى تحاول القضاء على الثورة؟ جليبير الأشقر

مقالات

سوسيولوجيا الحالة الثورية/المتمردة في فلسطين ليزا

تراكي

مقدمة لقراءة النكبة المستمرة الياس

خوري

مقابلة

بهاء شاتيلا: السيرة البحرية لعملية "كمال عدوان" بهاء شاتيلا

دراسات

جامعة السجن في "هداريم": استتلاف الموحش وفقه
البقاء قسَم الحاج

العنف في بغداد (1950-1951) وعنف

الأرشيقات يهودا شنهاف - شهرباني، حنان

حيفر

تقرير

فلسطين في 3 أشهر: 95 شهيداً، و2163 نشاطاً مقاوماً، وعدوان
جديد على غزة عبد الباسط خلف

قراءة خاصة

مشاعر الخيانة في قصة فلسطين ليلي أبو

لغد

قراءات

مترى، طارق. "حرب إسرائيل على لبنان 2006: عن قصة
القرار 1701" (بالعربية) أيهم السهلي

